

شُرُوط فصاحَة المُفْرَدَة اللُّغَوِيَّة

الدكتور: أحمد طيبي

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

1: تمهيد :

لقد كان من بين إشغالات اللغويين العرب القدامى، ومن بين الملاحظات التي سجلوها بخصوص فونولوجيا اللغة العربية، وتزامناً مع جنوحها نحو الخفة واللطافة واليسر، أنها لا تقبل توارد الصوامت المتماثلة أو المتجانسة⁽¹⁾ داخل مجال الجذر أو الجذع، لأنّ تشكيل الأبنية اللغوية من أصواتٍ اشتُركت في نفس منطقة الإخراج، يدفع الآلة النطقية إلى العمل ضمن حيز ضيقٍ فنثقل حركتها ويصعب عليها أداء نفس الحركة النطقية تقريباً مرتين متتاليتين، ولقد أحسّ القدماء بالوضع المستعصي على مستوى أعضاء النطق، في مثل هذه الحالات، فشبهه الخليل بن أحمد الفراهيدي بمشي المقيّد⁽²⁾، وذكر ابن جني أنّه متى تجاوز مخرجا الحرفين، فالقياس ألا يأتفا⁽³⁾، وأنّ «أحسن التّأليف ما بوعده فيه بين الحروف وذلك أنّ الصوت إذا انّتحى مخرج حرفٍ فأجرس فيه، ثمّ أريد نقله عنه، فالأخلق بالحال، أن يعتمد به مخرج حرفٍ يبعد عنه ليختلف الصوتان فيعذبا بترائيهما»⁽⁴⁾

بل لقد تحدّد مقياس الفصاحة عندهم على هذا الأساس، فوضعوا شروطاً لا تكون اللفظة المفردة فصيحة إلا بها، يقول ابن سنان الخفاجي: «أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخرج، وعلة هذا واضحة وهي أنّ الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك في أنّ الألوان المتباينة إذا اجتمعت، كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة، ولهذا كان البياض مع السّواد أحسن منه مع الصّفرة، ولقرب ما بينه وبين الصّفرة وبعد ما بينه وبين الأسود... ومثال التّأليف من الحروف المتباعدة كثيرٌ جاء كلام العرب عليه فلا يحتاج إلى ذكره، فأمّا تأليف الحروف المتقاربة... منه (الهُعْخُع)، ولحروف الحلق مزية من القبح إذا كان التّأليف منها فقط، وأنت تدرك هذا وتستقيحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان، وبعض النغم من الأصوات»⁽⁵⁾

واستبعاداً لأيّ تدافع⁽⁶⁾ بين الأصوات من شأنه تعقيد عملية التلقظ وعرقلة سيرانها في هدوء، حرصت اللغة، في نسجها لكلماتها، على مراعاة شروط فصاحتها وسلامة تكوينها، فقد تحاشت التأليف بين الأصوات المتقاربة جداً في مخارجها على مستوى الكلمة الواحدة، فلم تجمع مثلاً بين (الطاء والدال والطاء)، ولا بين (الطاء والدال والطاء)، ولا بين (السين والزاي والصاد)، حيث لم يردّ منها مثال في اللسان العربي لا في صورته ثنائية، ولا في صورة ثلاثية، ولا فيما هو أكثر من ذلك⁽⁷⁾.

وفي إشارته إلى صوامت الحلق، ذكر ابن جنّي أنّها أبعد من غيرها عن الائتلاف لشدة تقارب مخارجها⁽⁸⁾، واستدلّ على ذلك بإشارته إلى القرابة الشديدة بين مخارجها حيث لا يفصل بينها غير فارق دقيق يميّز بعضها عن البعض الآخر، كحال الحاء والعين مثلاً، فلو لا تلك البحة التي في الحاء لكانا صامتاً واحداً، يقول ابن جنّي: «ولو لا بحة في الحاء لأشبهت العين، فلذلك لم يأتلفا في كلمة واحدة.»⁽⁹⁾

أمّا الظهريات/صوامت أقصى اللسان وهي: القاف، والكاف، والجيم، فتلي أصوات الحلق في عدم قبولها التوارد على مستوى الجذر أو الجذع⁽¹⁰⁾، محكومة في كلّ ذلك بقانون عام وسلوك معروف في العربية يدفعها دوماً إلى صوغ مفرداتها من أصوات متباعدة المخارج، ذلك أنّ «الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه» كما يقول ابن جنّي⁽¹¹⁾ حتّى تحقّق أكبر قدر ممكن من الاقتصاد في الجهد، وتؤمّن حداً أعلى من الوضوح في السمع⁽¹²⁾ يريح طرفي العملية التواصلية كلّ من المرسل والمتلقي على حدّ سواء.

وقد تجدد الاهتمام بمسألة التأليفات بين الأصوات، في السنوات الخمسين من القرن الماضي مع (Greenberg 1950) في أبحاثه حول تأليف جذور الأفعال في اللغات السامية، فقد لاحظ أنّ هناك حظراً على توارد الصوامت المتماثلة Identities أو المتجانسة Homorganics داخلها، وبخاصّة إذا تعلّق الأمر بالموقع الصامت الأول والثاني، غير أنّ هذا الحظر يبدأ في الفُتور كلّما ابتعدنا عن الموقعين (ص¹وص²)⁽¹³⁾ اللذين يكون فيهما الثمائل Identity أو الثجانس Homorganicity مؤسوماً. وتجدد حديثاً مع مجموعة من الفونولوجيين التوليديين وعلى رأسهم (McCarthy 1981)، (1986)، (1988)، (1991) الذي قام بدراسة الجذور الثلاثية في العربية الفصحى باحثاً عن قيود تواردها

الصّوامت داخلها، وقد خلّصَ إلى نتيجةٍ متعلّقةٍ أساساً بقيد سلامة التّكوين الكوني Universal well-formedness Constraint المعروف بـ: مبدأ المحيط الإجمالي (م م إ) Obligatory Contour Principle، فلاحظ أنّ الغالبية العظمى منالصّوامت المتواردة في جذور العربيّة تتضبط له، فلا معنى معه لتوارد الأمثال، بل يمنع حتّى توارد المتجانسات، وتجاوز بعض الملامح.⁽¹⁴⁾

وهي نفس النتيجة التي قد سبق أن انتهى إليها القدامى، إلا أنّ الإشكال الذي وقع فيه اللّغويّون العرب هو تجاوزهم المعقول في تصنيفهم للصّوامت العربيّة عندما قسموها إلى مجموعات كثيرة من المخارج بلغت السبعة عشر مخرجاً، ممّا يشكّل عائقاً حقيقياً أمام تحديد مدى قرب بعضها أو بُعده عن البعض الآخر، ثمّ تحديد أيّها يُسمَح بتجاوز صوامتها على مستوى الجذر أو الجذع، وأيّها يمنع من ذلك.

وهو الأمر الذي تجاوزه الدّراسات الصّوتيّة والفونولوجيّة الحديثة بتقليصها لعدد مواضع النّطق إلى أربعة فقط هي: شفهيّ، طرفيّ، ظهريّ، وحلقيّ، ممّا يتماشى ومناحي الاقتصاد ويسير وفقاً للسلوك العمليّ العامّ المنبني على أساس التّبسيط. وهي المخارج التي نعتمدها في دراستنا هذه، وتتوزّع الصّوامت العربيّة بموجبها على الشّكل التّالي:

2: التّوزيع المخرجيّ للصّوامت العربيّة: (15)

(1)

أ _ الموضع الشّفهيّ: ب، ف، م.

ب _ الموضع الطّرفيّ: ت، د، ط، ث، ذ، ظ، س، ص، ز، ض، ش، ر، ل، ن.

ج _ الموضع الظّهريّ: ق، ك، ج.

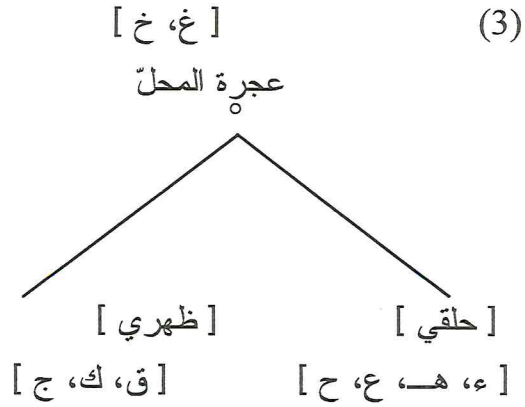
د _ الموضع الحلقّيّ: ء، هـ، ع، ح، غ، خ.

أمّا عدم تصنيف المقاربين (و، ي) ضمن هذه المجموعات، فيعود إلى طبيعتهما الملتبسة في جميع اللّغات بموقعهما بين الصّوامت والمصوّتات وقبولهما التّوارد مع صوامتبقية الطّبقات بكلّ حرّية.⁽¹⁶⁾ إنّ توزيع الصّوامت العربيّة بهذا الشّكل وتصنيفها إلى مجموعاتٍ على أساس مخرجيّ، يعني أنّ الصّوامت التي تنتمي إلى

هذا يعني أنّ هذه التقسيمات الجزئية التي عرفتها طبقة الطرفيات استناداً إلى كيفية نطقها، غير متجانسة، وبالتالي يمكن لعناصر كلّ منها أن تتألف مع عناصر الطبقة الجزئية الأخرى، وهو ما لا يتوقّر أحياناً، لذلك وانسجاماً مع طبيعة المسارات الفونولوجية Phonological Processes التي ننوي معالجتها في هذه الأطروحة، سنعمل إلى توزيعها إلى طبقتين جزئيتين فقط؛ طبقة للطرفيات الرئيسية، وأخرى للطرفيات الحاجزية.

إضافة إلى ذلك، ولما كان الصامتان (غ، خ) لهما وضع خاص في اللغة العربية بحكم اشتراكهما مع الحلقيات في تشكيل فصيلة طبيعية⁽¹⁹⁾ تؤثر على حركة الصامت الحلقّي في صيغة الإطلاق (المضارع)، وتدفع إلى إظهار النون، ثم إنّ تموضعهما في أعلى إخراجها، أو بالتّظر إلى اشتغالها معاً في مسارات فونولوجية بعينها، وتقتضي قيود التّوارد ألا تتألف عناصر الفصيلة الواحدة مع بعضها البعض، بينما تتألف صوامت الفصائل المختلفة بحرية. لمزيد من التّوسّع حول هذه الفكرة، يرجع إلى الأعمال التي اهتمت بنظرية التّأليف Cooccurrence Theory ابتداءً من (Greenberg 1950)، إلى (McCarthy 1981)، (1988) و (Bohas 1991) وغيرهم.

الحلق Upper Pharynx، جعلهما قريبين من الظهريات⁽²⁰⁾ وبشغلان مع أفراد مجموعتها فصيلة طبيعية أخرى تُخفي معها النون، يجعل توزيعهما على طبقتي الحلقيات والظهريات في الآن ذاته أمراً وارداً وبخاصّة إذا علمنا أنّهما لا يتواردان مع عناصر المجموعتين وفق ما تمثله شجرة الملامح الهندسية التّالية:⁽²¹⁾



الجذر / الجدع وفق ما يسميه Clements (1985) ⁽²³⁾ مواضعة صهر الملامح المشتركة. ⁽²⁴⁾

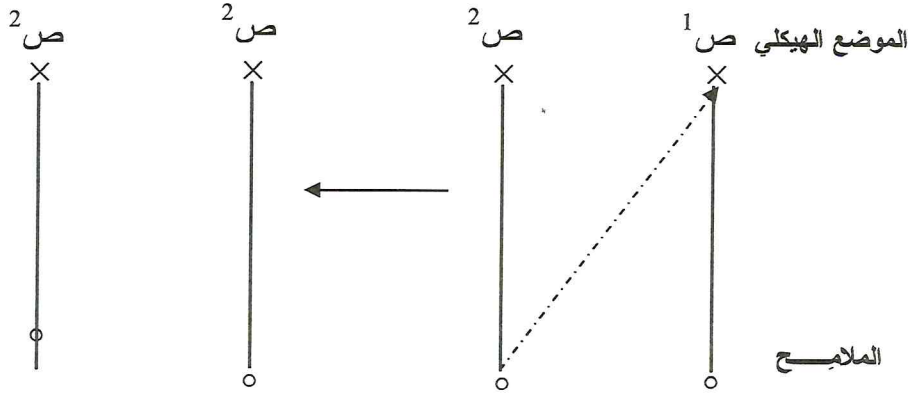
فالعلاقة واضحة بين القيد الكوني (م م ا) المنظم لتوارد الصوامت داخل الجذر/الجدع، وحقيقة الإدغام / الصهر التي تعتبر نتيجة حتمية دفع إليهما (م م ا). ⁽²⁵⁾

ويحصل الإدغام باعتماد آلية الصهر مباشرة بالنسبة للمثلين، أما بالنسبة للجسسين، فيجب أن يتحقق ابتداءً امتداد بعض ملامحهما أو فكّ ربطهما، من أجل الوصول بهما إلى التماثل تحضيراً لصهرهما، معنى ذلك أن آلية الامتداد، أو فكّ الربط، إجراءان سابقان عن آلية الصهر. وهذا بيان الحقيقة الفونيتيكية للآليات الثلاث جميعاً:

3 - 1: الامتداد:

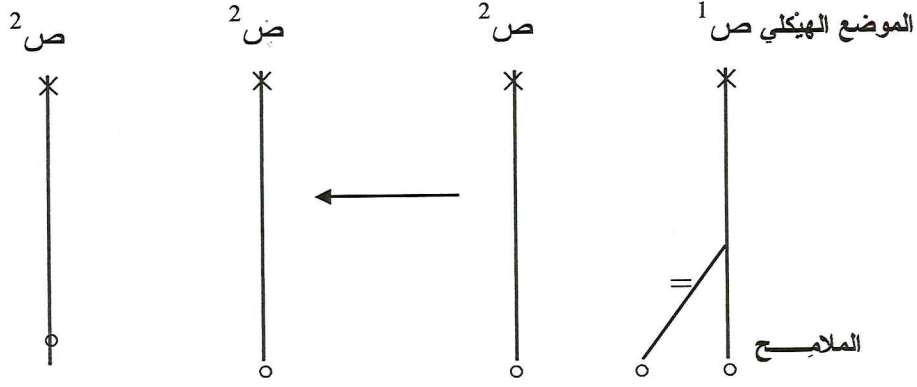
يُعبّر عن امتداد ملامح أو أكثر من قطعة لاحقة إلى أخرى سابقة، والملح الممتد، لا يكون متوقفاً في القطعة الهدف بطبيعة الحال، نمثل له بالشكل التالي:

(5)



3 - 2: فكّ الربط:

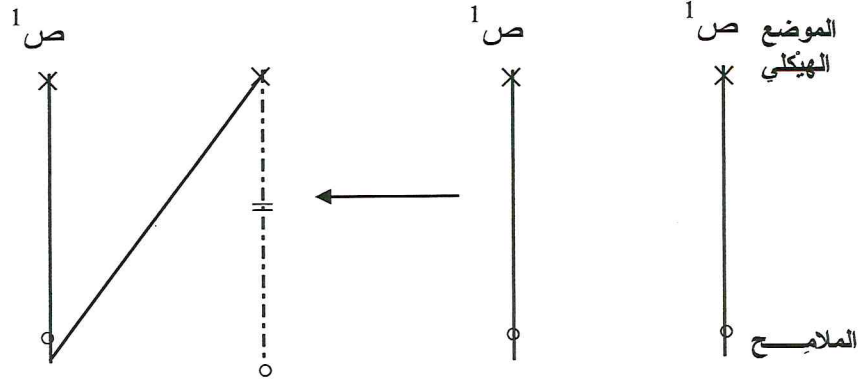
يُعبّر عن فكّ ربط ملامح أو أكثر من قطعة سابقة بحثاً عن مماثلة قطعة لاحقة، والملح الذي يُفكّ ربطه، لا يجب أن يكون متوقفاً في القطعة اللاحقة، تحضيراً لصهرهما في نطق موحدٍ مديد. وهذا تمثيله



3 - 3: الصَّهْر :

تقتضي الآلية التَّطْقِيَّة التي يمثِّلها (م م إ)، وحرصاً منها على إنفاق طاقةٍ أقلَّ لتحقيق كلِّ صامتَيْن مِثْلَيْن توارداً متجاورين كونهما يحتاجان إلى «إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعَّف مرتَّين، فيكثر العمل على عضوٍ واحد» كما يقول ابن عصفور⁽²⁶⁾، فإنَّها تقوم بصهرهما وإدخال أحدهما في الآخر توحيداً لمخرجيهما وملاصحهما عن طريق «رفعك اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً»⁽²⁷⁾، فيصيران بتداخلهما كقطعةٍ صوتيَّةٍ واحدةٍ زيد في مدَّة إنتاجها، يقول الداني الأندلسي: «وأما المدغم من الحروف، فحقه إذا التقى بمثله.. وهو ساكن، أنْ يُدْخَلَ فيه إدخالاً شديداً، فيرتفع اللسان بالحرفين إرتفاعاً واحدةً لا فصل بينها بوقفٍ ولا غيره، ويُعتمد على الآخر اعتماداً واحدةً لا مُهلة بين بعضه وبعضه، ويُشَدَّ الحرف، ويلزم اللسان موضعاً واحداً، غير أنْ احتباسه، في موضع الحرف، لما زيد فيه من التَّضعيف، أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد.»⁽²⁸⁾ يتم ذلك وفق الشَّكل التَّالي:

(7)



يظهر أنّ استراتيجيّات: الامتداد، فكّ الربط، ثمّ الصّهر، المعتمدة لموافقة (م م إ) وتجاوز حظره على توارد الصّوامت المتجانسة أو المتماثلة على مستوى الجذر خاصّة، محكومة بقيد آخر لا تتحقّق إلا بوجوده هو :

3-4: شرط المجاورة الصّارم Strict locality condition:

(8) (ش م ص)

يجب أن تتوفّر المجاورة الخطيّة بين القطعتين المتماثلتين حتّى تكونا موضوعاً للامتداد، فكّ الربط، أو الصّهر.⁽²⁹⁾

ذلك أنّ قيود التّأليف، تكون فاعلة في حالة الصّوامت اللصيقة، عندما يكون الصّامت المتأثر واقعاً ففلاً لمقطع، مثلاً مباشرة بالصّامت المؤثر الواقع صدراً للمقطع الموالي.

ومع ذلك، فإنّنا نعاين أحياناً بعض التّأليفات الصّامتية التي تكون صوامتها المتجانسة لصيقة مثل (د، ت) أو (ر، ل) أو (س، ص، ز)، إلا أنّ قيود التّأليف تكون حازمة صارمة في ترتيب معيّن، فآثرة غير مبالية في التّرتيب العكسيّ، فكيف يمكن رصد هذا التّوزيع غير المتناظر في التّأليف بين الصّوامت في فونولوجيا اللّغة العربيّة؟

لقد فسّرت كثير من الأعمال على غرار (1990) Clements التّناظر المسجل في تآليفات بعض الصّوامت على أساس قاعدة المسافة الجهريّة الدّنيا A minimal Sonority Distance Rule التي تفترض أنّ المسافة الدّنيا غير الموسومة بين صامتين، لا يجب أن تنزل عن

درجتين، فإذا وصلت مسافة الجهارة بين الصّامتين المتواردين إلى الدّرجتين أو أكثر، يتقدّم الأكثر جهارةً، وفي هذه الحالة، يكون تأثير قيود التّأليف ضعيفاً، أمّا إذا نزلت المسافة الجهرية عن الدّرجتين، فيتقدّم الأقلّ جهارةً على الأكثر جهارةً، وفي هذا الوضع يكون تأثير قيود التّأليف عليهما قوياً فيدفعهما إلى التّمائل التّام ثم إلى الانصهار.

وقد رتب (1990) Clements الأصوات اللغوية، على أساس قيمة الجهارة وفق التسلسل التالي:

(9)

الوقفيّات > الاحتكاكيّات > الأنفيّات > الموائع > المقاربان > المصوّتات
إلا أنّنا نرى أنّ هذا المقترح يترك وراءه ثغرات لا يمكن سدّها، ذلك أنّ اعتماد قاعدة المسافة الجهرية الدّنيا لتفسير التّناظر في تعامل القيود مع تآليفات بعض الصّوامت، لا يمكن أن يبيّن لنا لماذا يكون التّرتيب العكسيّ بين الصّامتين المتواردين ممكناً، ونحن نعلم أنّه إذا كانت المسافة الجهرية الدّنيا بينهما تساوي درجتين أو أكثر، يتقدّم الأكثر جهارةً على الأقلّ جهارةً، والمنطقيّ كذلك، في هذه الحالة، أن تبقى المسافة الجهرية ذاتها في التّرتيب العكسيّ، فلماذا إذاً تختلف القيود في تعاملها مع التّرتيبين، فتكون صارمة في هذا التّرتيب، فاترةً في التّرتيب الآخر؟

لذلك ولسدّ هذه الثّغرات وغيرها، نقترح بدله المبدأ التالي:

(10) مح د - خ / [جهارة]

يجب المحافظة على تخصيص جهارة الصّوامت في الخروج تماماً كما كانت في الدّخل المتناسلة عنه.

يجب أن نؤكد هنا على نقطة مهمّة متعلّقة باتجاهيّة الامتداد/ الصّهر، فإذا كان متّجه الامتداد عكسياً ينطلق من القطعة الثّانية إلى الأولى المجاورة، فإنّه لا يتحقّق الصّهر إلا وفق اتّجاهيّة صارمة تنطلق من القطعة الأولى إلى الثّانية المجاورة على أساس أن القطعة السّابقة هي التي تتعرّض للفناء في القطعة اللاحقة «لأنّ أصل الإدغام، أن يدغم الأوّل في الآخر»⁽³⁰⁾ وليس العكس.

ولا يمكن اعتبار الإدغام سيرة شمولية يجب تفعيلها كلما تجاوز مثلاً أو جئسان، وبخاصة إذا حدث ذلك على مستوى الكلمة الواحدة، وإنما يحصل ذلك فقط حين ينتفي خرق القيود الصوتية والصرفية المتحكمة في الإطار البنيوي للصيغة اللغوية بشكل عام كقيد أمن اللبس، ذلك أن «الأحكام الموضوعية للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة، تُركت»⁽³¹⁾ كما يقول ابن يعيش.

(11) * الت

إذا أوقع إجراء الامتداد، فك الربط، ثم الصهر في لبس، بطل مفعوله. إن إدغام القطع المتماثلة أو المتجانسة المتجاورة، مرهون بأمن اللبس، فإذا لم يحفظ، توقف الإدغام.⁽³²⁾ فالإدغام مثلاً في نحو: سرر، طلل، جدد، قنوان، زئماء، دئباء، غير ممكن لأنه يؤدي إلى اشتباه بناء ببناء على مستوى الكلمة الواحدة، فلا يظهر الفرق بين ما أصله التضعيف، وما هو حادث بفعل الإدغام.

وتفعيل الإدغام وإجراؤه على المثلين الموجودين على مستوى البنية الخاضعة لقاعدة الإلحاق الصرفية التي تلحق بناء (فعل) الثلاثي ببناء (فعل) الرباعي في مثل: جلب وجلبب، وشمل وشملل والتي يترتب عليها محاذاة هامش لهامش آخر، وقطعة لأخرى في الملحق والملحق به، وهو ما عبر عنه ابن الحاجب بقوله: «ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل، أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة». يصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحدة في مثل مكانها في الملحق به»⁽³³⁾، يؤدي بدوره إلى الإيقاع في المحذور، فينكسر ميزان الإلحاق، ويبطل غرضه، ويلتبس بغيره في الملحق.⁽³⁴⁾

إن فاعلية هذا المبدأ هي التي كانت سبباً في عدم حصول الامتداد، فك الربط، ثم صهر صوامت (الصغير، والتكرار، والأنفية) وغيرها في مجانساتها، ذلك أنها أصوات ذات قيمة إجهارية عالية، فهي من أئدى الأصوات في السمع، بالإضافة إلى ما فيها من الإطراب مقارنة بمجانساتها التي تدغم هي فيها، لذلك لم تفرط اللغة فيها فتسمح بإذهابها

وقد أرجع السلف اللاتناظر المذكور في التأليف بين الصوامت، إلى قوة ذاتية في بعضها نتيجة اشتغالها على ملامح صوتية إضافية تمنعها من التأثير بما يليها مباشرة، يقول الاسترلابادي: «المانع من إدغام أحد

المتقاربين في الآخر... إصاف الأول بصفة ليست في الثاني، فلا يُدغم الأول في الثاني إبقاءً على تلك الصفة.»⁽³⁵⁾

وقال سيبويه: «وأما الصاد والسين والزاي، فلا تدغم في هذه الحروف التي أدغمت فيهنّ، لأنّها حروف صفيّر، وهي أُنْدَى في السّمع... فامتعت كما امتعت الرّاء أن تدغم في اللّام والنّون للتّكرير.»⁽³⁶⁾ ولو حدث ذلك، لأدّى إلى فساد المنظومة الصّوتية في جانب إطرابها ونداوتها، وفي خاصيّة إسماعها.

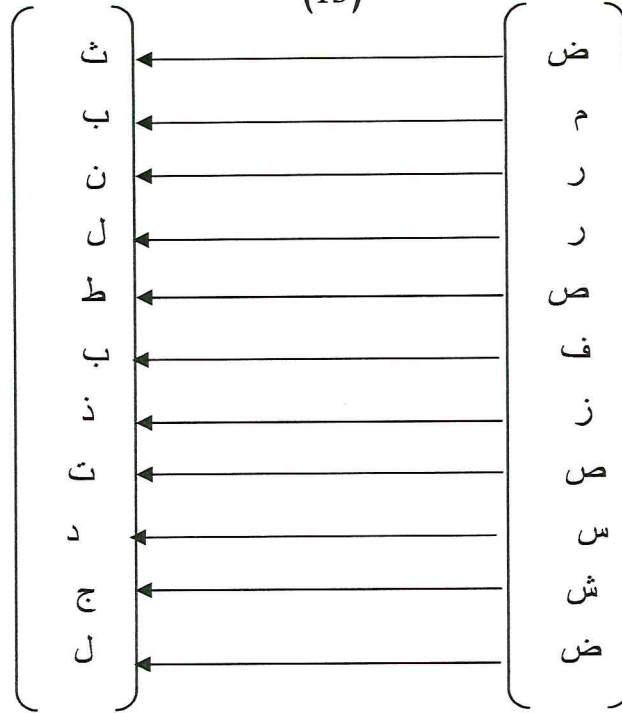
فإذا كان الإدغام / الصّهر في واقعه يمثّل فرعاً عن أصل، كما يقول القدماء، وقد أسّعمل هذا الإجراء الفرع «لضرب من التّخفيف، فإذا أدّى إلى فساد، عدل عنه إلى الأصل.»⁽³⁷⁾

فإن قيل ما بال النّون المميّزة بفضل صوت الغنة / الأنفية، تُصهر في مجانسها الميم؟ قلنا أن ذلك الإدغام حاصل فعلاً لما كان المجانس أغناً / أنفياً بدوره تبقى معه قيمة الإطراب التي هي الغنة / الأنفية محافظاً عليها فلا يجحف بها فتذهب في الإدغام.

أمّا بخصوص إدغام النّون في الرّاء واللّام، فإننا نشير إلى أن ذلك يحدث خارج مجال الكلمة الواحدة، وذلك يُغفّر لكون المبدأ (12) (38) يفقّد بعض صرامته على هذا المستوى، فيصبح أقلّ فاعلية، وهذه عينة من مجال اشتغاله في فونولوجيا العربيّة:

4: مجال اشتغال المبدأ (12) :

(13)



تُظهر المعطيات في (13) عدم حصول إدغام/ انصهار مجموعة من الصّوامت في مجانساتها تناسباً مع المبدأ (12)، وانتهاكاً للقيد الكونيّ العامّ (م م إ) الذي يحظر التّأليف بين المتجانسات، فلا يقبل أن يتجاوز صامتان يشتركان في نفس المخرج، على عكس ما تبديه مجانساتها من قابليّة الانصهار فيها.

ولمّا كانت نظريّة المفاضلة تفسيريّة بامتياز، فإنّها تتوقّر على الآليات المناسبة لشرح وتفسير اللّاتناظر في التّأليف بين المتجانسات، واللّاتناظر في تأثير قيود التّوارد المنظّمة لمسألة الانتقال من إخراج صوتيّ إلى إخراج صوتيّ آخر. في هذا الإطار، نحتاج إلى توظيف قيديّ المحافظة والموسوميّة التّاليين:

قيد المحافظة:

(12)

مح د - خ / [جهارة]

يجب المحافظة على كل تخصيص لقيمة الجهارة في الخروج، بنفس الكيفية التي وردت عليها في الدّخل المتوالدة عنه. (حيث لا تغيير)

قيد الموسميّة:

(14)

(م م إ) / [موضع]⁽³⁹⁾

يحظر كلّ تجاوز لأيّ صامتين يتّقان في موضع النّطق.

ولمنع تأثير هذا القيد، وبالتالي المحافظة على تخصيص الجهارة في توارد المتجانسات عموماً، يجب اعتماد الهرميّة التّالية:

الهرميّة:

(15) مح د - خ / [جهارة] « (م م إ) / [موضع]

حيث يكون قيد المحافظة متحكّماً في قيد الموسميّة.

والآن نقوم بتفعيل هذه الهرميّة وإجرائها على المعطيات في (71) داخل جدول المفاضلة التّالي:

جَدول التّحليل:

المفاضلة بين المحافظة على تخصيص قيمة الجهارة والإطراب في الصّامت، وبين موضع النّطق الموحد:

الدّخل: / ض ← ل /		(70)	(72)
1	ض ل		*
2	لّ	! *	
الدّخل: / م ← ب /			
3	م ب		*
4	بّ	! *	
الدّخل: / ر ← ن /			
5	نّ	! *	
6	ر ن		*
الدّخل: / ف ← ب /			
7	بّ	! *	
8	ف ب		*
الدّخل: / ش ← ج /			
9	ش ج		*
10	جّ	! *	
الدّخل: / س ← د /			
11	دّ	! *	

12	س د	*
الدّخْل: / صـت /		
13	ص ت	*
14	تـ	* !
الدّخْل: / زـذ /		
15	ذـ	* !
16	ز ذ	*

تُعكّس المفاضلة في الجدول (16) وجه محافظة مجموعة صوامت الجهارة والإطراب على تخصيصها المميّز الذي يراعاه القيد المتحكّم في الهرميّة حينما إنضبطت له كلّ الخروج المرجّحة.

فالراء بتكراريتها لا تدغم في اللّام، ربّما لأنّ التّكرار أكثر جهارةً من الجانبية، أمّا الضّاد المستطيلة التي بلغت حجرتها الرنينيّة حيّزاً واسعاً من الفمّ كما وصفها القدماء، هي تلك التي تشبه اللّام وليست التي ننطقها الآن، وهي على ما يبدو أكثر جهارةً من اللّام، لذلك امتنعت من الإدغام في مجانسها اللّام الذي يُدغم هو فيها.

- (1) نحافظ هنا على فكرة التّجاسس بنفس مفهومها لدى القدماء، فقد تحدّثت عندهم على أساس الاتفاق في المخرج والاختلاف في الملمح، ينظر: النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 1 / 278.
- (2) ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش، 10/131، وينظر كذلك: الباقلائي، إجاز القرآن، ص: 265.
- (3) ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، 2 / 814.
- (4) السّابق، 2 / 815 - 816، وينظر كذلك: جمهرة اللّغة، ابن دريد، 1 / 11.
- (5) سرّ الفصاحّة، ص: 60 - 61.
- (6) نريد به ما أراده المتقدّمون من مصطلح التّنافر، والتّنافر كما يقول السيوطي «ما تكون الكلمة بسببه متناهية في النّقل على اللسان وخسر النطق بها.. وكراحتها في السّمع، بأنّ يمجّ الكلمة وينبو عن سماعها كما ينبو عن سماع الأصوات المنكرة، فإنّ اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذّ النفس بسماعه، ومنها ما تكره سماعه. « المزهر، 1 / 185، وينظر كذلك: الباقلائي، ص: 264 - 265.
- (7) ينظر: في التّطور اللّغويّ، عبد الصّبور شاهين، ص: 117.
- (8) ينظر: سرّ صناعة الإعراب، 1 / 65.
- (9) سرّ صناعة الإعراب، 1 / 246.
- (10) ينظر: سرّ صناعة الإعراب، 2 / 814.
- (11) الخصائص، 2 / 227، وينظر كذلك: الجمهرة، ابن دريد، 1 / 11.
- (12) ينظر: أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص: 18.
- (13) ينظر: التّضعيف وقيود التّأليف في اللّغة العربيّة، عبد الرّزاق تورابي، ص: 1 - 2.
- (14) See: McCarthy (1988) ; P: 88.
- (15) يقارن مع تصنيف الصّوامت إلى مخارج كبرى المقترح في: إبراهيم أنيس (الأصوات اللّغويّة)، ص: 254 - 255، وعبد الصّبور شاهين (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ)، ص: 245 - 249.
- (16) ينظر: التّضعيف وقيود التّأليف في اللّغة العربيّة، عبد الرّزاق تورابي، ص: 7 - 8.
- (17) See: Alderete (1997).
- (18) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ، ص: 214.
- (19) نعني بالفصائل الطّبيعيّة تلك التّصنيفات التي تُجمّع بموجبها الصّوامت إمّا بالنظر إلى مخارجها، أو بالنظر إلى كميّات
- (20) وهو الأمر الذي جعل القراء يختلفون في أمرهما بخصوص إظهارهما أو إخفاءهما مع النّون، يقول الذّاني: «ينطبق بالنّون على حسب أصل وضعها في اللّغة، فيؤتى بها محققة من المخرجين جميعاً في وقت واحد، وذلك قبل أحد أحرف الحلق الستة عند أكثر القراء، وقبل الهمزة والهاء والعين والحاء فقط عند بعضهم. « التّحديد في الاتقان والتّجويد في صنعة التّسديد، ص: 125.
- (21) See: McCarthy (1989) ; P: 39، (1994)، P: 221.
- (22) Voir: Paradis, C (1991) ; P: 11.
- (23) See: Clements (1985) ; P: 240.
- (24)
- (25) Convention de la fusion des traits identiques
- (26) Voir: El Medlaoui (1995) ; P: 21. الممتع في
- التّصريف، 2 / 631 - 632.
- (27) السّابق.
- (28) التّحديد في الاتقان والتّسديد في صنعة التّجويد، ص: 212، التّحديد في الاتقان والتّجويد، الذّاني، ص: 101.

- (30) الكتاب، 4 / 467.
- (31) شرح المفصل، 10 / 122.
- (32) التجاور هنا، نريد به التجاور الخطي وليس التجاور اللفظي، فقد يكون الصوتان المتجاوران مفصولين بمصووت.
- (33) شرح الشافية، 1 / 52.
- (34) ينظر: السابق.
- (35) شرح الشافية، 3 / 270.
- (36) الكتاب، 4 / 464-465، وينظر كذلك: التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد، الداني، ص: 68.
- (37) شرح المفصل، 10 / 122.
- (38) (قيمة الإطراب في الصامت، فضل زيادة الصوت في الصامت.)
- (39) الاختصار " م إ " : مبدأ المحيط الإجباري.

المراجع العربيّة:

1. _ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر ج1، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، بيروت.
- _ ابن جني، أبو الفتح عثمان :
- _ الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.
- _ سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985، 2.
- _ ابن دريد، محمد أبوبكر بن الحسن ؛ جمهرة اللغاة، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، 1.
- _ ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، المتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1978، ج 2.
- _ ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ج 10.
- _ الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب ج 1، 3، تحقيق : محمد نور الحسن، محمد الزفزاف ومحبي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- _ أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الإجلومصرية، القاهرة، ط4، 1971.
- _ الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف ، القاهرة، ط5، د.ت.
- _ تورابي، عبد الرزاق، التضعيف وقبود التأليف في اللغة العربية، أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث والتعريب بالرباط، المجلد 5، العدد 2، يونيو 2000.
- _ الخفاجي، ابن سنان عبد الله ؛ سر الفصاحة، شرحه وصححه عبد المتعال الصعيدي ، طبعة محمد علي صبيح، القاهرة، د.ط، 1969.
- _ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي:
- _ التحديد في الإتقان والتجويد، دراسة وتحقيق: غانم قدوري حمد، دار الأنبار، العراق، د.ط، 1988،
- _ التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي
- تحقيق ودراسة: أحمد عبد الثواب الفيومي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1993.

- 📖 _ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، ج 4، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- 📖 _ السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج 1، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، د.ط، د.ت.
- 📖 _ شاهين، عبد الصبور :
_ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987. _ في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985.
- 📖 _ الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2004.

المراجع الأجنبية :

- 📖- Alderete, J. ; Dissimilation as a local conjunction ,GLSA ,University of Massachusetts ,amherst ,1997 ,pp: 17-32.
- 📖- Clements ,G.N. ; The Geometry of phonological Features ,Cornell University ,Phonology year book 2 ,1985, pp: 225 - 252.
- 📖- Clements ,G.N. ; Lieu d'Articulation des Consonnes et des Vowelles: Une Théorie Unifiée ,Dans: Architecture des représentations Phonologiques ,Bernard Laks & Annie Rialland ,Eds: CNRS , Paris ,1993.
- 📖- El Medlaoui ,Mohamed ; Aspects des représentations phonologiques dans certains langues chamito-sémitiques , publié par: Faculté des Lettres et des sciences humaines ,Rabat ,1^{ère} Edition ,1995
- 📖- McCarthy ,John Joseph ; Feature Geometry and Dependency: A Review ,Phonetica 43 ,1988 ,pp: 84-108.
- 📖- McCarthy ,John Joseph ; Linear Order in Phonological Representation , Linguistic Inquiry ,Vol. 20 ,N° 1 ,MIT ,1989a ,pp: 71-99.
- 📖- McCarthy ,John Joseph ; The Phonetic and Phonology of Semitic Pharyngeals ,Lab. Phonology ,Cambridge University Press , 1994 ,pp: 191-233.
- 📖- Paradis ,Carole ; Phonologie générative multilinéaire ,Dans: Tendances actuelles en linguistique ,Coll. Actualités pédagogiques et psychologiques ,1991 ,pp: 1- 45.

